



Ref:

الإشارة :

Date:

التاريخ :

تقرير الحوكمة لشركة الكهرباء والماء القطرية لعام ٢٠١٩ م
وفقاً لأحكام نظام الحوكمة الصادر بقرار مجلس إدارة
هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦

تمهيد :

تقوم الشركة بتطبيق إجراءات محددة بشأن الحوكمة لتطوير أدائها بصفة عامة ، ولتحقيق المعنى الحقيقي لإعلاء المصلحة العامة ، ومصلحة الشركة وأصحاب المصالح ، وتقديمها على أي مصلحة ، ولتوفر الضمان المطمئن للمجلس في مراقبة ممارسات الشركة من الداخل ، و أرساء مبادئ الشفافية وتحمل المسؤولية والعدالة والمساواة ، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة ممارسات الحوكمة بشكل دائم مع إضافة التعديلات اللازمة من آن لآخر.

أولاً : تطبيقات الحوكمة و الإلتزام بمبادئها :

يلتزم المجلس بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نص المادة (٣) من نظام الحوكمة ، كما يقوم المجلس بمراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة ومنتظمة، والالتزام بتطبيق أفضل مبادئ الحوكمة ، كما يلتزم بتطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة ، وبالمراجعة الدورية والمنتظمة لسياساتها ، وموائيقها ، وإجراءاتها الداخلية التي يجب على أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا ، والمستشارين ، والموظفين الإلتزام بها. وتقرير الحوكمة جزء لا يتجزأ من التقرير السنوي للشركة يرفق به موقعاً من الرئيس وكان آخرها تقرير ٢٠١٨ م الذي أعتدته الجمعية العامة بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٩ م. ويتضمن تقرير الحوكمة إفصاح الشركة عن الإلتزام بتطبيق أحكام نظام الحوكمة ، كما يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه .

ثانياً

: الإجراءات التي أتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام النظام :

بناء على مراجعة المجلس المستمرة لإجراءات الحوكمة وتحديث تطبيقاتها بصورة مستمرة ومنتظمة فقد إتخذ المجلس عدة إجراءات خلال عام ٢٠١٩م أهمها :

١. تم تعديل النظام الأساسي للشركة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٩م تنفيذاً لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بتعديل القيمة الإسمية لأسهم الشركات المدرجة بقيمة ريال قطري واحد ، وتم إخطار هيئة قطر للأسواق المالية والبورصة بالتعديل مع إرفاق نسخة معدلة.
٢. أصدر المجلس قراره رقم (٩) لسنة ٢٠١٩م بتعيين السيد / فهد بن حمد المهندي متحدثاً رسمياً عن شركة الكهرباء والماء القطرية ، وتم تعميمه ونشره بموقع الشركة الإلكتروني للشركة وبورصة قطر ، وتم إخطار هيئة قطر للأسواق المالية.

ثالثاً

: المخالفات التي ارتكبت خلال السنة والجزاءات الموقعة :

لم تنسب للشركة أي مخالفات خلال عام ٢٠١٩م ، وقد تمت الإشارة إلى النواقص في الفقرة الخاصة بإجتماعات مجلس الإدارة والفقرة الخاصة بلجنة التدقيق والفقرة الخاصة بوحدة الرقابة الداخلية.

رابعاً

: مجلس الإدارة :

- تشكيل المجلس :

وفقاً للقانون والمادة (٢٦) النظام الأساسي للشركة المعدل والموثق بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٧م ، يُشكل مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً ، على النحو التالي :

أولاً : الوزير المختص بالطاقة رئيساً.

ثانياً : ممثلي دولة قطر وهم :

١. عضو تعيينه قطر للبترول.

٢. عضوان يعينهما جهاز قطر للإستثمار يمثلان شركة قطر القابضة ، ويكون أحدهما نائباً للرئيس.

٣. عضو تعيينه الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية (صندوق المعاشات المدنية) ممثلاً له.

ويتم انتخاب باقي الأعضاء من خلال الجمعية العامة للشركة ، ويشكل الأعضاء المستقلين أكثر من ثلثي المجلس ، و جميع الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين فيما عدا المدير العام والعضو المنتدب السيد / فهد حمد المهندي ، والقائمة التالية تبين أعضاء المجلس خلال عام ٢٠١٩م وصفاتهم و الجهات التي يمثلونها.

البيان		الاسم
الجهة التي يمثلونها	صفة العضوية	
وزير الدولة لشئون الطاقة حكومة دولة قطر	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي - غير مستقل	سعادة السيد/ سعد بن شريده الكعبي
جهاز قطر للاستثمار حكومة دولة قطر	نائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي - غير مستقل	السيد/ فيصل بن عبد الواحد الحمادي
قطر للبترول حكومة دولة قطر	عضو غير تنفيذي - غير مستقل	السيد/ خالد بن سعيد على الرميحي
شركة الكهرباء والماء القطرية حكومة دولة قطر	العضو المنتدب تنفيذي - غير مستقل	السيد/ فهد بن حمد المهندي
بنك قطر الوطني (شركات مساهمة)	عضو غير تنفيذي - مستقل	سعادة الشيخ/ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني
شركة قطر للتأمين (شركات مساهمة)	عضو غير تنفيذي - مستقل	سعادة الشيخ/ سعود بن خالد بن حمد آل ثاني
شركة قطر للملاحة (شركات مساهمة)	عضو غير تنفيذي - مستقل	السيد/ سلمان بن عبد الله عبد الغني
القطاع الخاص والأفراد	عضو غير تنفيذي - مستقل	السيد/ عبد الله عبد العزيز العطية
القطاع الخاص والأفراد	عضو غير تنفيذي - مستقل	سعادة الشيخ/ حمد بن جاسم آل ثاني
القطاع الخاص والأفراد	عضو غير تنفيذي - مستقل	السيد/ عادل علي بن علي
القطاع الخاص والأفراد	عضو غير تنفيذي - مستقل	السيد / ناصر بن خليل الجيدة

وقد تم انتخاب وتعيين المجلس الحالي من خلال الجمعية العامة العادية بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٧م قبل اعتماد النظام الأساسي المعدل ، فيما عدا سعادة رئيس المجلس الذي بدأت عضويته إعتباراً من ١٠ يناير ٢٠١٩م ، وسيتم تشكيل المجلس وفقاً للنظام الأساسي المعدل خلال الجمعية العامة التي ستعقد في شهر مارس ٢٠٢٠م ، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية وفقاً لنص المادة (٣٤) من النظام الأساسي.

و بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن ، ليس هناك من بين أعضاء مجلس الإدارة سواء بشخصه أو بصفته من هو رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة ، ولا عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة ، ولا عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيس في الدولة ، ولا يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً ، ولا يمارس سعادة رئيس مجلس الإدارة أي منصب تنفيذي بالشركة ، وليس عضواً في أي من لجان المجلس.

وقد قدم كل من الرئيس وأعضاء المجلس إقراراً محفوظاً لدى أمين السر في الحافظة المعدة لذلك ، يقر فيه كل منهم بعدم الجمع بين المناصب التي يُحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام نظام الحوكمة.

- الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس :

يمثل المجلس كافة المساهمين ، ويبذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، و يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى.

ولمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة ولا يحد من سلطاته إلا ما نص عليه القانون أو النظام الأساسي أو قرارات الجمعية العامة ، ويكون أعضائه مجتمعين مسؤولون مسؤولية تضامنية مباشرة عما يصدر عن المجلس من قرارات (المادة ٣٢ من النظام الأساسي) ، وتشتمل لائحة المجلس على الوظائف والمهام المنصوص عليها بالمادة (٨) من نظام الحوكمة الجديد.

- الدعوة للإجتماع :

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الإجتماع متى طلب ذلك إثنان من الأعضاء على الأقل ، وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لإ انعقاده بأسبوع على الأقل ، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وفقاً لنص المادة (٣٤) من النظام الأساسي والمواد (١٥ و ١٦ و ١٧) من لائحة المجلس.

- إجتماعات المجلس :

وفقاً لنص المادة (٣٤) من النظام الأساسي والمادة (١٦) من لائحة المجلس يعقد المجلس ستة إجتماعات - على الأقل - خلال السنة ، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد إجتماع ، ولا يكون إجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس.

وللعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت ، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو، وإذا تغيب عضو المجلس عن حضور ثلاثة إجتماعات متتالية ، أو أربعة إجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس أعتبر مستقلاً - مادة (٣٦) من النظام الأساسي. ويجوز المشاركة في إجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها ، تمكن المشارك من الإستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات.

وقد عقد مجلس الإدارة ٥ إجتماعات فقط خلال عام ٢٠١٩م حيث تم إلغاء أحد الإجتماعات لعدم إكمال النصاب ، وقد انتظم معظم الأعضاء في حضور جلسات المجلس ولم يتغيب أحد دون عذر أو دون تفويض لثلاث إجتماعات متتالية أو أربعة إجتماعات منفصلة وفقاً للقانون.

- قرارات المجلس :

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة وله مباشرة جميع الأعمال التي تقتضيها هذه الإدارة وفقاً لغرضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو نظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة وفقاً لنص المادة (٣٢) من النظام الأساسي ، وينفرد المجلس دون غيره بإصدار القرارات في المسائل التالية على سبيل المثال لا الحصر :

- اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها.
- الموافقة على انشاء المشروعات واعتماد تكلفتها.
- اعتماد الموازنة العامة والميزانية العمومية السنوية للشركة.
- اعتماد اللوائح التنفيذية للشركة.
- اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

وبما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن ، تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الإجتماع وفقاً لنص المادة (٣٤) من النظام الأساسي ، ويحرر محضر لكل إجتماع ، يحدد فيه أسماء

الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالإجتماع ، ويوقع من رئيس الإجتماع وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار أتخذه المجلس أن يثبت إعتراضه في محضر الإجتماع مادة (٣٩) من النظام الأساسي.

ويجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الإستعجال ، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضائه كتابة على تلك القرارات، وتعرض في الإجتماع التالي للمجلس، لتضمينها محضر إجتماعه

وقد أصدر المجلس عدد أربعة قرارات بالتمرير خلال عام ٢٠١٩م وتم تضمينها اجتماعات المجلس بعد صدورها .

- مساهمات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، ومن يملك أكثر من ٥٪.

الإسم	المنصب	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
شركة قطر القابضة	عضو	308,948,750	28.09
قطر للبترول	عضو	118,166,440	10.74
شركة الملاحة	عضو	50,440,120	4.59
بنك قطر الوطني	عضو	7,226,850	.65
شركة قطر للتأمين	عضو	9,708,640	.88
شركة الجيدة للسيارات والتجارة	عضو	5,225,000	.47
شركة الماجدة للاستثمار العقاري	عضو	2,286,350	.2
عادل علي بن علي المسلماني	عضو	2,200,000	.2
حمد جاسم محمد جاسم آل ثاني	عضو	2,200,000	.2
صندوق المعاشات - الهيئة العامة للتقاعد		143,862,282	13.8

- أمين السر :

تولى المستشار القانوني بالشركة السيد/ إبراهيم أبو النجا (ليسانس حقوق عام ٧٣ - خبرة أكثر من ٤٥ عاماً) مهام أمين سر المجلس بناءً على قرار من المجلس حتى تاريخ ٢٠١٩/٧/٣م حيث تم تعيين السيد / أحمد محمد العبد الملك (ليسانس الحقوق جامعة القاهرة عام ٢٠٠٠م - خبرة أكثر من ١٨ عاماً) أميناً لسر المجلس بناءً على قرار المجلس رقم (٩) بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣م ، ويتولى أمين السر تسجيل وتنسيق جميع محاضر إجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه .

ويقوم أمين السر بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام ، ويلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس وفقاً لنص المادة (١٢) من لائحة المجلس والمادة (١٧) من نظام الحوكمة.

- لجان المجلس :

شكل المجلس أربع لجان ثلاث منها بموجب قراره رقم (٢) لعام ٢٠١٧م مشتملاً على إطار عمل كل لجنة ووظائفها وفقاً لنص المادة (١٨) من نظام الحوكمة وهي كالتالي:

أولاً : لجنة الترشيحات : برئاسة سعادة السيد/ عبد الله بن عبد العزيز العطية وعضوية كل من سعادة الشيخ/ حمد بن جاسم آل ثاني والسيد / فهد بن حمد المهندي ، و تتوفر فيهم الخبرة اللازمة لممارسة إختصاصاتها ، وقد قدمت اللجنة تقريرها حول تقييم أعمال مجلس الإدارة خلال إجتماعه الأول بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٩م .

وقد تم تعديل تشكيل اللجنة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٦) في إجتماعه الخامس بتاريخ ١٠/١٢/٢٠١٩م ، لتصبح برئاسة سعادة الشيخ/ حمد بن جبر آل ثاني ، وعضوية كل السيد/ سلمان بن عبد الله العبد الغنى والسيد/ فهد بن حمد المهندي أعضاء مجلس الإدارة ، و تتوفر فيهم الخبرة اللازمة لممارسة إختصاصاتها.

ثانياً : لجنة المكافآت : برئاسة السيد/ ناصر بن خليل الجيدة وعضوية كل من السيد / سلمان بن عبد الله آل عبد الغنى والسيد/ خالد بن سعيد الرميحي ، وتوافر فيهم الخبرة اللازمة لممارسة إختصاصاتها.

قدمت اللجنة تقريرها للمجلس متضمناً التوصية بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وذلك في إجتماعه الأول بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٩م. وقد تم تعديل تشكيل اللجنة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (١٤) بالتمير بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٩م ، حيث تم تعيين السيد / فهد بن حمد المهندي - العضو المنتدب - عضواً باللجنة بدلاً من السيد / خالد بن سعيد الرميحي .

ثالثاً : لجنة التدقيق : برئاسة سعادة الشيخ/ حمد بن جبر آل ثاني (مستقل) وعضوية كل من سعادة الشيخ فيصل بن سعود آل ثاني والسيد / عادل على بن على ، ولم يسبق لأي منهم تدقيق حسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على الترشح لعضوية اللجنة بطريق مباشر أو غير مباشر، و تتوفر فيهم الخبرة اللازمة لممارسة إختصاصات اللجنة ، وقدمت اللجنة تقريرها للمجلس وذلك في إجتماعه الأول بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٩م متضمناً ترشيح المدقق الخارجي للعام المالي ٢٠١٩م.

وقد عقدت اللجنة إجتماعين ولم تتمكن اللجنة من عقد ٦ اجتماعات كاملة خلال عام ٢٠١٩ م .

وقد تم تعديل تشكيل اللجنة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (١٤) بالتميرير بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ م لتصبح برئاسة السيد/ خالد بن سعيد الرميحي وعضوية كل من السيد/ فيصل بن عبد الواحد الحمادي والسيد/ عادل على بن على ، وسوف تلتزم اللجنة مستقبلاً بعقد العدد المقرر من الاجتماعات خلال العام .

رابعاً : لجنة الإستثمارات : وقد شكلت بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٢٧) في اجتماعه الرابع بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٥ م ، برئاسة السيد / خالد بن سعيد الرميحي - نائب رئيس مجلس الإدارة وعضوية كل من السيد / سلمان بن عبد الله عبد الغنى والسيد/ فهد بن حمد المهندي عضوي مجلس الإدارة ، وتم تعديل التشكيل ليصبح السيد/ عادل على بن على عضو مجلس الإدارة هو رئيس اللجنة بدلا من السيد / خالد بن سعيد الرميحي بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٦) في اجتماعه الخامس بتاريخ ٢٠١٩ / ١٢ / ١٠ م ، وتتولى اللجنة إدارة ومتابعة إستثمارات الشركة ، وتقديم تقريراً للمجلس في كل إجتماع عن آخر تطورات الإستثمارات المشار إليها ومقترحاتها الجديدة في هذا الشأن.

- عمل اللجان :

وفقاً لقرار تشكيل اللجان المشار اليه في البند السابق ، لا يتولى أحد من الأعضاء رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي شكلها المجلس ، ورئيس لجنة التدقيق ليس عضواً في أي لجنة أخرى ، ولا يكون إنعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل إجتماع ، يبين فيه ما دار بالإجتماع ، ويوقع من رئيس اللجنة

- تقييم اللجان :

يتولى مجلس الإدارة تقييم أعمال اللجان الأربع ، واعتمد التقارير المقدمة من اللجان خلال عام ٢٠١٩ م كل حسب اختصاصه .

- مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا :

تحدد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مقابل الخدمات التي يقومون بها عن طريق الجمعية العامة وبما لا يزيد عن ٥٪ من صافي الأرباح السنوية وفقاً لنص المادة (٣٩) من النظام الأساسي. ولم يتم صرف مكافآت لمجلس الإدارة تزيد عن النسبة المذكورة منذ إنشاء الشركة ، وقد تم اعتماد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس عن العام المالي

٢٠١٨م بنسبة ٧٣٪ من قيمة الأرباح الصافية بموجب قرار من الجمعية العامة العادية بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٩م وبإجمالي مبلغ ١١,٧٥ مليون ريال قطري ، كما بلغ إجمالي مكافأة الإدارة التنفيذية العليا ٤,٥٠٤ مليون ريال قطري .

خامساً : الرقابة الداخلية والمخاطر :

مجلس الإدارة هو المسؤول كلياً عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة ، وعن وضع سياسات وإرشادات وضوابط تحديد حدود المسؤولية والأداء لمراقبة الآليات ، وتعتبر الإدارة العالمة بالشركة هي المسؤولة عن الرقابة العامة لهذه الأنظمة مع مديري الإدارات ، ورؤساء الأقسام ويتم تقييم الأعمال من خلال المراقب المالي الداخلي والمراقب الخارجي.

وتتخذ الشركة أهمية قصوى لتطوير إطار إدارة الأعمال بشكل هيكلي ومنظم ، من أجل تحديد وتقييم وتخفيف وإدارة المخاطر بالشركة ، ويتولى مهمة تقييم المخاطر التشغيلية المستشار الفني بالشركة ، كما يتولى تقييم المخاطر المالية المراقب الداخلي وبالتنسيق مع الإدارة المالية.

- وحدة الرقابة الداخلية :

لدى الشركة قسم كامل مستقل للتدقيق الداخلي ، يرأسه محاسب متخصص مؤهل وذو خبرة معين من قبل مجلس الإدارة ، ويكون مسؤولاً أمامه ، ويتولى أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر ، ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق متضمناً أي مخالفات أو تجاوزات إن وجدت مع الإجراء المقترح الواجب إتخاذه.

- تقارير الرقابة الداخلية :

يرفع المدقق الداخلي تقريراً عن أعمال الرقابة الداخلية بالشركة إلى لجنة التدقيق متضمنة ما يأتي :

١. إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
 ٢. مراجعة تطوّر عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في الشركة في مواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
 ٣. تقييم شامل لأداء الشركة بشأن الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية ، وأحكام هذا النظام.
 ٤. مدى التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
 ٥. مدى التزام الشركة بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.
 ٦. المخاطر التي تعرضت لها الشركة وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها.
 ٧. المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.
- وقد أصدر المدقق الداخلي عدد ٣ تقارير خلال عام ٢٠١٩م بهذا الشأن .

سادساً : الرقابة الخارجية :

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة ، وترفع إلى المجلس توصية مسببة باختيار عرض أو أكثر لتعيين مدققاً خارجياً للشركة ، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال إجتماع الجمعية العامة للشركة .

وقد قام المساهمون من خلال إجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦م بتعيين مراقب حسابات الشركة مكتب السادة إرنست ويونج ، وقد قدم مراقب الحسابات تقريره للجمعية العامة في ٢٠١٩/٣/٦م وتلاه عليها ، وتم إعتماده من قبل الجمعية العامة ، كما تم إرسال نسخة منه إلى الهيئة ، متضمناً كل أعمال الرقابة وفقاً لما هو وارد بنص المادة (٢٤) من نظام الحوكمة.

وقد تمّ إعادة تكليف مكتب إرنست ويونج كمراقبين لحسابات الشركة لمدة عام بإجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/٣/٦م ، وقد قام بإجراء مراجعة ربع و نصف سنوية وسنوية للبيانات المالية للشركة لعام ٢٠١٩م وفقاً لما هو مقرر بالقوانين والإجراءات المتعلقة ، وسوف يقدم تقريره السنوي للجمعية العامة المزمع عقدها بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥م .

سابعاً : الإفصاح :

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح الدورية بما فيها التقارير المالية، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس ، والإدارة التنفيذية العليا ، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين ، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أيّاً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها ، وذلك من خلال البيانات الأساسية الدورية المرسلة للهيئة والبورصة وتنتشر على موقع الشركة الإلكتروني وكان آخرها بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٩م ، ولا يتم نشر أي معلومات أو الإفصاح عنها إلا بعد عرضها على مجلس الإدارة لإعتمادها.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن النزاعات أو الخصومات التي تكون الشركة طرفاً فيها بما فيها التحكيم ، والدعاوى القضائية ، فلا يوجد قضايا أو خصومات مؤثرة على نشاط الشركة باستثناء تلك الخاصة ببعض المستحقات المالية للموظفين وهي ضمن النشاط الطبيعي للشركة.

ثامناً : تضارب المصالح :

أعتمدت الشركة ونشرت على موقعها لائحة تعارض المصالح ، لضمان إلزام كل من الشركة وموظفيها وأعضاء مجلس إدارتها بالقواعد والمعايير والضوابط المهنية المتعارف

عليها عالمياً ، لتعزيز ثقة الغير في نزاهة الشركة والعاملين بها على كافة المستويات ، ووفقاً للمادة (٢٨) من لائحة المجلس لا يجوز أن يكون للرئيس أو أي عضو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو الصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها ، وتلزم المادة (٤٠) من النظام الأساسي مجلس الإدارة بوضع كشف خاص بالمعلومات المالية تحت تصرف المساهمين قبيل الجمعية العامة بأسبوع بما في ذلك العمليات التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة.

ولم يتم عقد أو إبرام عقود أو صفقات بين رئيس أو أحد أعضاء المجلس وبين الشركة خلال عام ٢٠١٩م سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وتم إخطار أعضاء المجلس بوقف أي تعاملات على أسهمهم قبل إجتماعات المجلس التي تناقش البيانات المالية الدورية وقبل إجتماع الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً كما تم إخطار بورصة قطر في نفس الوقت.

تاسعاً : الإفصاح عن عمليات التداول :

يلتزم أعضاء المجلس ، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم الشركة وسائر أوراقها المالية الأخرى ، وفقاً للقواعد والإجراءات الواضحة التي تنظم تداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي تصدرها الشركة ، والتي أصدرها المجلس بموجب قراره رقم (٢٦) في إجتماعه الخامس بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٨م.

عاشراً : حقوق أصحاب المصالح :

- المساواة بين المساهمين في الحقوق :

المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم ، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم ، وحق حضور الجمعية العامة والإشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها ، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة. وذلك وفق أحكام المواد (٩-١١-١٩-٤٠-٤٤-٤٧-٥٤-٥٦) من النظام الأساسي.

- حق المساهم في الحصول على المعلومات :

تتضمن المادتين (٩) و (٤٠) من النظام الأساسي للشركة حق المساهم في الحصول على المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة ، بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين ، أو

يضر بمصالح الشركة ، وتلتزم الشركة بتدقيق وتحديث المعلومات بطريقة منتظمة ، وبتوفير كافة المعلومات التي تهم المساهمين وتمكنهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل ، ويتم نشرها على موقع الشركة الإلكتروني وموقع البورصة كما تلتزم الشركة بنشر المعلومات الدورية بالصحف اليومية أيضاً.

- حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة :

تتضمن المواد (٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٤ و ٥٦) من النظام الأساسي للشركة ، تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة بإجتماع الجمعية العامة بنوعيتها شاملة البنود المنصوص عليها بالمادة (٣٢) بنظام الحوكمة وحقوق التصويت وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، وقد التزمت الشركة بتطبيقها.

- حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح :

تحدد المواد (٦٦ و ٦٧ و ٦٨) من النظام الأساسي للشركة ، السياسة التي تحكم توزيع الأرباح بكل وضوح ، ويتم الإلتزام بتطبيقها حرفياً سنوياً عند التوزيع ، ويتم تضمينها في التقرير المالي السنوي للشركة الموزع على المساهمين لمناقشتها بالجمعية العامة. وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية العامة توزيعها ، سواء كانت نقدية أو أسهما مجانية ، لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في يوم إنعقاد الجمعية العامة.

وقد تم تحويل أرباح المساهمين عن العام المالي ٢٠١٨م المعتمدة في الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٦م، والمقررة بنسبة ٧٧,٥٪ من القيمة الإسمية للأسهم ، إلى بنك قطر الوطني لتوزيعها على المساهمين ، طبقاً للاتفاقية الموقعة مع البنك بهذا الشأن .

- حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى :

تضمن المادة (٦٩) من النظام الأساسي للشركة حماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال وجود أي أخطاء قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة. وتلتزم الشركة بالإفصاح الدوري للهيئة والبورصة ، عن هيكل رأس مال الشركة وكل إتفاق تجريه بشأنه في حينه وفقاً للإجراءات المحددة، والإفصاح عن المالكين (٥٪) أو أكثر من أسهم الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وذلك خلال الإفصاح الدوري قبل تاريخ ٣٠ يونيو و قبل ٣١ ديسمبر.

- حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين :

تحرص الشركة على إحترام حقوق أصحاب المصالح والمحافظة عليها من خلال توفير كافة المعلومات الموثقة اللازمة عن كل تعاملاتها سواء بالنشر بالصحف وموقع الشركة الإلكتروني وموقع البورصة أو من خلال الإتصال المباشر.

وقد أنشأت الشركة خلال عام ٢٠١٩م قسم علاقات المستثمرين على موقعها الإلكتروني وحددت المسؤول عن علاقات المستثمرين، كما قامت بناء على إجراءات بورصة قطر بعقد مؤتمر عبر الهاتف خلال شهر أكتوبر لإطلاع المستثمرين على تقرير وأداء الشركة عن الربع الثالث لعام ٢٠١٩م.

ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته ، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

- وتتولى إدارة العلاقات العامة مسؤولية تلقى الشكاوى والمقترحات والملاحظات لعرضها على الإدارة العليا لإتخاذ اللازم بشأنها كما تتلقى لجنة علاقات الموظفين شكاوى وتظلمات ومقترحات الموظفين للنظر فيها و اتخاذ القرار اللازم بشأنها .

حادي عشر : حق المجتمع :

تؤدي الشركة دورها في تنمية المجتمع والنهوض به والمحافظة على البيئة ، من خلال مشاركتها الجادة والفعالة بمنظومة المسؤولية الإجتماعية للشركات من منطلق إلزامها بالمسؤولية الوطنية ، حيث توجه نسبة ثابتة ٢,٥٪ من صافي أرباحها السنوية لدعم الأنشطة التي تسهم في تطوير المجتمع والأنشطة الرياضية المختلفة (بموجب القانون) ، فضلاً عن مساهمتها في دعم لجنة مكافحة المخدرات والأنشطة المجتمعية الأخرى ، وقد قامت الشركة خلال عام ٢٠١٩م بتبني والمساهمة في عدد من الأنشطة والفعاليات ، والبرامج الإجتماعية والمؤتمرات والندوات العلمية والثقافية والإقتصادية والأنشطة الرياضية المختلفة ، وقد بلغت جملة مساهماتها ٢,٢٦ مليون ريال قطري خلال عام ٢٠١٩م .



يعتمد

سعد بن شريده الكعبي

رئيس مجلس الإدارة